

في سلبا المعتبرات على الحكم وانه مما يعلم بمراتب في جزاهما اعتقادا ويجعل
 رهن ضمنية وفيها اشكال الفصاحد وواجب للمرتين ووقف الفصاحد ثم اراد ان
 يمتعه فله ذلك وفيها في هذا الراهن اذا ابرج للمرتين اكل كالمثل للبرسات
 الراهن او لمن الشاة الموهنة اذ المرتين مشروطا صا وفرطافيه
 مستغمة وهو باق في قلت ونهض اعين في المشروطا ويعينهم وادبه
 فقال على فلو فعل اي التمتع بالرهن قبل الاذن صا ومعتد يا ولم يبطل
 الرهن به اي بالتعوي واذا طلبه اي المرتين دونه امر باحضار وهنه
 لان فنيته فبعض استغناء فلا وجه لفته ماله مع قيام بوالاستغناء
 لان هلاكه بحتمه فان اهلك في يد المرتين تكرر الاستغناء فان احضر
 اي الرهن سلم الراهن له كل الدين واللازم سلم المرتين الرهن اليه
 لتعين حق الراهن بحضور المرتين تحتنا للتتوية كما في البيع والتميز
 فانه بحضور البيع ثم يسلمه التمس وان طلب الراهن دونه من المرتين
 في غير بلد العقد اي غير الزمان فذلك اي الحاكم فيه مثل الحكم فيما تقدم
 ان لم يكن للرهن موهنة فان الاماكن في حق التسليم مكان واحدا
 للمحل موهنة وان كان محله موهنة سلم الراهن دونه اي يد المرتين
 وان اجتمع اي وان لم بحضور المرتين الرهن يعني لا يملك احصان
 لانه الواجب عليه التسليم معي التولية لا التقل من مكان الى مكان
 والراهن ان يجلو اي يجلد المرتين بالثمة فقال ما هلك كذا في الكا 2
 ولا يملك مرتين طلب دونه احضار رهن وضع عند العرك باسم
 الراهن فلو توفه في يد الغير باع الراهن ولا يملك ايضا المرتين احضار
 بمن رهن باعها المرتين باسمه اي الراهن حتى يقبضه لانه صاد بينا
 بالايبيع الرهن وضما وان الراهن رهنه وهم دين واذ ارضى
 المرتين الدين يكتف احضار لقيام البدل مقام البدل ولا يكتف
 مرتين معه رهنه بكون الراهن من بيعه ليقضي دينه يعني لو
 اراد الراهن التيسير الرهن ليقضي الدين بتمتة فيجب على المرتين
 ان يملكه من البيع لان حكم الرهن المجلس الدائم الى ان يقضي الدين
 برهن فليكن يصح النقصا من ثمنه ولا يكتف ايضا حتى بعد دونه
 تسليم بعض رهنه حتى يقبض البيهية من الدين لان له ان يمس
 كل الرهن حتى يسبق في البيهية كما في مجلس البيع ويجوز على المرتين ان
 يحفظه بنفسه وعياله كزوجه وولده وخدامه واجيره وشاهده
 ومسافة يسكنون معه فان العبرة بالمساكنة لا النقطة حتى ان
 المراهة اذا رفعت لزوجها الا ضمن كذا في تعيين الكفر وضمن ان حقه
 بغيره لانه ترك الحق الواجب وضمن ايضا بايداعه وتغديه

كل

كل بقية لما تقدر من ان عنه امانة في فصول العماري وذكروا العدة
 وفي شرح الطحاوي اعلم بان العين الرهن امانة في يد المرتين
 بمنزلة الوديعة ففي كل موضع لو فعل الوديعة بالوديعة لا ينعكس ذلك
 المرتين اذ اعمل ذلك الفعل بالرهن لا يغيره لان الوديعة اذا هلك لا ينعكس
 الوديعة شيئا والرهن اذا هلك سقط الدين بفته فبعضه في كل موضع لو فعل
 الوديعة بالوديعة بضمه فذلك كالمرتين اذ اقله ذلك بالرهن يعني مقر
 الرهن الى بعض من هو في عياله وليس له ان يستغنى ان يرفع الرهن بل يرفع
 اذ ان الراهن فان فعل ذلك بغير اذ له صاحبه بضمه تمام قيمته وان
 فعل باذن الراهن فله صلا في خالته الاستغناء يملك امانة وله هلك
 بعد العز او قبل ان ياخذ في الاستعمال يملك بالدين وجزاها الفقه
 التي شرح الاسلام ظاهره ان رجحه انه يقال من التجديد وليس
 للمرتين ان يصرق بشي في الرهن غير الامساك لا يبيع ولا يرهن ولا
 باجارة ولا باعارة ولا باستئجار ولا بليس فان فعل كان متورا ولا
 يبطل الرهن انتمى وكذا بضم كل قيمته يجعل خاتم الرهن في حصو
 المبي او اليسرى وتقلد سيق الرهن لانه ايضا السعال الا الثلاثة فانه
 حفظ فان السجوان يتقلد في العادة بسيف في الاثلاثه
 ويبر خاتمة اي خاتم الرهن في الاثلاثه كان تمه بتمه بليس
 خاتمين ضمن والا كان حافظا فلا يصح من ان تقضيها اي بقية
 الرهن فيما اذا التقوى المرتين عليه من حلس الدين بليق ان
 فصا صبح ده اي بغير التقضا بالقيمة اذا كان الدين حالا وطلب المرتين
 الراهن بالفضل ان كان هناك ففضل وان كان الدين موجلا بضمه
 المرتين قيمته اي قيمة الرهن وتكون القيمة رهنا عنده اي عن المرتين
 فاذ لعل الاجل احد المرتين بدينه وان تقضى القيمة من خلاف
 جنسها ان الصنان رهنا عنده القضاء ودينه لانه بالدين فاخذتم
 واجرت بيت حفظه اي حقت الرهن واجرة حافظه تجب على المرتين
 واجرة راغية اي ولي الرهن باه اجرة رفيقة الرهن والمخرج تجب
 على الراهن والاصل فيه ان ما يحتاج اليه لصحة الرهن بنفسه وتبقيته
 ولو على الراهن مساو كان في الرهن فتمثل ليس يكون لان الدين باق على ملكه
 كما في الوديعة ومثل ذلك النقطة من ماله ونشر به واجرة الراعي مثله لانه
 على الهام ومن هذا المجلس كسوة الرقيق واجرة ظفر الرهن وكذا في الابل
 وسقى البساتن وتلقيح نخله وجزاؤه والقيام بصلته وكذا ان لا تحفظ ثوره